

## تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية في ظل التمويل التقليدي للفترة 2010-2021

The development of the global Islamic financial industry under  
traditional financing for the period 2010-2021



د. بوزربة رشيد

جامعة أكلي محند أولحاج البويرة

r.bouzerba28@gmail.com

أ.د. حجاب عيسى\*

جامعة محمد بوضياف المسيلة

aissa.hadjab@univ-msila.dz

أ.د. سعودي عبد الصمد

جامعة محمد بوضياف المسيلة

abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/16 تاريخ القبول 2023/04/25 تاريخ النشر 2023/05/14



### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطور وحجم تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية في ظل التمويل التقليدي، وذلك من خلال اهتمام اقتصاديات العالم خاصة الدول الإسلامية بمبادئ الاقتصاد الإسلامي، ومع عجز النظام المالي العالمي في معالجة الازمات المالية التي كادت أن تعصف باقتصاد أكبر الدول تطورا، ظهرت الحاجة إلى هذه الصناعة لما لها من مميزات تجعل اعتمادها أمرا ملحا.

وخلصت الدراسة إلى ان حجم الصناعة المالية الإسلامية العالمية في تزايد مستمر، وتساهم بشكل كبير في الحد من مشاكل التمويل لمختلف المشاريع الاستثمارية والتي تعد مشكلة لا ترتبط بالحدود والأديان بل بندرة الموارد المالية ودرجة المخاطرة والربح.

\* المؤلف المراسل

**الكلمات المفتاحية:** التمويل الإسلامي، التمويل التقليدي، أصول الصيرفة الإسلامية، الصكوك، التكافل.

### **Abstract:**

This study aims to know the extent of development and the extent of the development of the global Islamic financial industry in light of traditional financing, through the interest of the economies of the world, especially Islamic countries, in the principles of Islamic economics. and with the inability of the global financial system to deal with the financial crises that almost afflicted the economies of the most developed countries, the need for this industry has emerged because of its advantages that make its adoption an urgent matter.

The study concluded that the size of the global Islamic financial industry is constantly increasing. It contributes significantly to reducing financing problems for various investment projects, which is a problem that is not related to borders and religions, but rather to the scarcity of financial resources and the degree of risk and profit.

**Keywords:** Islamic finance, traditional finance, Islamic banking assets, *ṣukūk*, *Takāful*.

### **مقدمة:**

تشكل المؤسسات الاقتصادية العصب الحقيقي لأي اقتصاد كان والنواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال للدول عامة دون استثناء، فهي تعتبر الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأخيرة يلزم أن يكون هناك نظام مالي فعال، وذلك من أجل تمويل تلك المؤسسات، لكن الحصول على التمويل يعد أكبر المعوقات أمامها خاصة في ظل عدم قدرتها على توفير كل احتياجاتها المالية ذاتيا، وكذا صعوبة الحصول على التمويل من البنوك والأسواق المالية نتيجة لشروطها المتعددة من تكلفة وغيرها، حيث أدى ذلك إلى بروز تمويل بديل يسمى التمويل الإسلامي كأسلوب متميز عن غيره من الأساليب التقليدية، لامتلاكه خصائص هامة تتمثل في استبعاد كافة المعاملات بنظام الفوائد الربوية وانسجامه مع مبادئ الشريعة الإسلامية وهذا ما أدى إلى تميزه في الساحة المصرفية وأضحى يساهم في دفع عجلة التنمية والتطور.

**- طرح الإشكالية:** تعتبر عملية البحث عن مصادر الأموال أحد أهم المهام التي يوليها أي مشروع اقتصادي أهمية خاصة، لما لها من تأثير على استراتيجيته ومستقبله، ويعتبر تنوع مصادر الأموال سمة العصر الحديث فللمشروع الاقتصادي حرية الاختيار من بين المصادر التي تخدم أهدافه وتحقق طموح الإدارة، فالأسهم، السندات، القروض (التمويل التقليدي)، التمويل الإسلامي كلها مصادر لها سمة خاصة، فمنها ما يتسم بارتفاع تكلفته، ومنها ما يتميز باحترام بعض التعاليم العقائدية، كذلك منها ما يمثل قرض ومنها ما يمثل ملكية، وإلى جانب مصادر التمويل التقليدية المعروفة ظهرت مصادر التمويل الإسلامي كأحد البدائل الهامة، والتي تخدم مقاصد الشرع في مجال استثمار المال التي تتخذ من عملية تحريم الربا أهم عنوان لتعاملاتها، وتساوي بين جميع المتعاملين في مجال اقتسام أرباح وتوزيع المخاطر، هذه الصيغ أثبتت قدرتها على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس قمنا بطرح الإشكالية كالتالي:

ما مدى تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية في ظل التمويل التقليدي؟

**- فرضيات الدراسة:** للإجابة عن مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سيتم إثبات صحتها أو نفيها، من خلال السياق العام لهذه الدراسة، وتمثل في:

- يعتبر التمويل الإسلامي بديلا فعالا للتمويل التقليدي من خلال توفره على العديد من الصيغ التمويلية التي تعتمد على البنوك الإسلامية والموجهة للأفراد والشركات والتي تمكنت من تحقيق عوائد وهوامش ربح بعيدة عن التشوهات الربوية.

- تتقدم الصناعة المالية الإسلامية بخطى حثيثة عالميا.

**- أهمية الدراسة:** تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهم الفروقات بين التمويل الإسلامي والتقليدي هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة مدى قدرة التمويل الإسلامي في التأثير على المعاملات الاقتصادية وتحقيق رضا المتعاملين لمختلف المنتجات المالية

الإسلامية وجذب متعاملين جدد، بالإضافة إلى مدى انتشارها على المستوى العربي والدولي.

— **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها ما يلي:

— التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي وماهي الضوابط الشرعية التي تحكمه وأهم صيغ التمويل المعتمدة في البنوك والمصارف الإسلامية خاصة؛

— إبراز دور التمويل الإسلامي في الحد من الأزمات المالية التي تمس الاقتصاد ككل والمؤسسات بصفة خاصة؛

— توضيح درجة التكامل بين التمويلين الإسلامي والتقليدي وذلك لتمايز خصائص كل منهما؛

— إبراز التطور العالمي للصناعة المالية الإسلامية.

— **المنهج المتبع في الدراسة:** من أجل معالجة موضوع الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وهو المناسب لأهداف الدراسة من خلال وصفه للظاهرة المدروسة وصف دقيق.

### 1- الإطار النظري للتمويل الإسلامي:

نحاول في هذا المبحث إبراز أهم الجوانب المرتبطة بالتمويل الإسلامي، كما يلي:

#### 1-1- مفهومه التمويل الإسلامي:

يعتبر التمويل الإسلامي بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكيها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية<sup>1</sup>.

كما يعتبر التمويل الإسلامي هو أن يقوم شخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على ارباح تقسم بينها على نسبة الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري<sup>2</sup>.

**1-2- أهمية وأهداف التمويل الإسلامي:** تتمثل أهمية التمويل الإسلامي باعتباره من أسس عمارة الارض وذلك لاستخدامه أدوات تلتزم بضوابط الشريعة الاسلامية فيما يلي:<sup>3</sup>

- تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية؛
- إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات؛
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها؛
- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات وبالتالي فهذا يساهم في توفير فرص عمل للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.

### **1-3- الضوابط التي تحكم التمويل الإسلامي:**

إن أهم الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال تتمثل فيما يلي<sup>4</sup>:

**أولاً- ضابط المشروعية الحلال:** يعني أن يكون مجال المشروع الصغير حلالاً طيباً ودليل ذلك من القرآن قول الله عز وجل "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم"<sup>5</sup> ولذلك يجب التأكد من أن نشاط المشروع الصغير حلالاً طيباً.

**ثانياً- ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية:** يقصد بالمقاصد الشرعية بأنها المعاني والحكم التي أَرادها الشرع لتحقيق مصالح الخلق في الدنيا والآخرة، حددها أبو حامد الغزالي في خمسة هي: ان يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، وهي المسماة بالضروريات.

**ثالثاً- ضابط المحافظة على المال وحمايته من الخطر:** لقد أمرنا الإسلام بالمحافظة على المال وعدم تعريضه للهلاك والضياع ولا نعطيه للسفهاء، فقال عز وجل "ولا تَوْتُوا السّفهاء أموالكم"<sup>6</sup>، كما أمرنا أن نستثمر المال ونميه حتى مال اليتيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من ولى يتيماً فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" رواه البيهقي.

**رابعاً- ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية:** لقد تضمنت الشريعة الإسلامية أولويات الاستثمار ورتبها الإمام الشاطبي في ثلاث مراتب هي: الضروريات الحاجيات والتحسينات، لذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولوية قبل استيفاء الضروريات والحاجيات.

**خامساً- ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز:** لقد أمرنا الله عز وجل بتجنب اكتناز المال فقال تبارك وتعالى "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم"<sup>7</sup> وكان لنظام زكاة المال دور مهم في منع الاكتناز، وأمر لوصي على مال اليتيم باستثماره حتى لا تأكله الصدقة على النحو السابق بيانه.

**سادساً- ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق:** لقد أمرنا الله عز وجل بتدوين المعاملات فقال "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه"<sup>8</sup>. كما اهتم فقهاء الإسلام بفقه الكتابة، ولقد احتوى التراث الإسلامي على قرائن لإثبات ذلك.

**سابعاً- ضابط التوثيق لحفظ الحقوق:** لقد أمرنا الله عز وجل بتوثيق العقود والإشهاد عليها فقال عز وجل "وأشهدوا إذا تباعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد"<sup>9</sup>. وتأسيساً على ذلك يجب أن تكتب وتوثق العقود والمعاملات.

**ثامناً- ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة:** تعد زكاة المال فريضة شرعية، وهي أهم مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي لقول الله تبارك وتعالى "وأقيموا الصلاة

وأتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون<sup>10</sup>. وتعد هذه الضوابط من موجبات التمويل الفعال الذي يحقق التنمية الشاملة.

#### 1-4- صيغ التمويل الإسلامي:

تقوم البنوك الإسلامية بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فهي تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع، ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، وللاستثمار الإسلامي طرق وأساليب عديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال وتمثل صيغ التمويل الإسلامي فيما يلي:

**أولاً- صيغ التمويل الإسلامية طويلة الأجل:** ويقصد بها تلك الصيغ التي تعتمد على البنوك الإسلامية في آجال تتعدى خمسة سنوات وهي<sup>11</sup>:

- **المضاربة:** هي شركة في الربح والمال وتنعقد بين أصحاب حسابات الاستثمار (أرباب المال) والبنك (المضارب) الذي يعلن القبول التام لتلك الأموال للقيام باستثمارها واقتسام الربح حسب الاتفاق وتميل الخسارة لصاحب المال، وتنعقد أيضا بين البنك بصفته صاحب رأس المال بالأصل عن نفسه أو النيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار وبين الحرفيين من أصحاب الأعمال من تجار وصناعيين وغيرهم<sup>12</sup>.

- **المشاركة:** تعتبر من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفعالية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحاً أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل<sup>13</sup>.

#### ثانياً- صيغ التمويل الإسلامية متوسطة الأجل:

من أهم هذه الصيغ التي تعتمد على البنوك الإسلامية نذكر:

- **الإجارة:** هي عبارة عن عقد يقوم بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة في الايجار بتأجير أصل تمتلكه للمؤسسة التي تقوم بدورها بدفع أقساط دورية تكون عموماً

متساوية ويمكن للمؤسسة المستأجرة أن تقوم بشراء الأصل عند نهاية التأجير، وتصنف عقود الاجر إلى نوعين<sup>14</sup>:

✓ **الإيجار التشغيلي**: عادة ما يكون قصيرة المدة ويمكن للمالك إعادة تأجيرها لمستأجر جديد بعد انتهاء مدة عقد المستأجر الأول.

✓ **الإيجار المنتهي بالتملك (التمويلي)**: وهو إيجار طويل الأجل عادة ويتميز بأن ملكية الأصل المؤجر تؤول للمستأجر في نهاية المدة الإيجارية.

- **الإستصناع**: هو عقد بين المستصنع (المشترى) والصانع (البائع) حيث يقوم الثاني بناء على طلب المشتري بصناعة سلعة موصوفة أو الحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع (البائع) وذلك مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده عند التعاقد أو مقسطا او مؤجلا وفي حالة عدم اشتراط المستصنع (المشترى) على الصانع أن يصنع بنفسه فيجوز في هذه الحالة للصانع أن ينشئ عقد استصناع ثاني يعرف بالموازي لغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول<sup>15</sup>.

### ثالثا- صيغ التمويل الإسلامي قصير الأجل:

ومن أهمها نذكر:

- **المرايحة**: هي عقد يرغب العميل بمقتضاه شراء سلع او معدات، فيتقدم للمؤسسة الإسلامية لشراء هذه السلع، وبعد أن تمتلكها المؤسسة تقوم ببيعها له بثمنها بالإضافة إلى ما تكبدته من تكاليف بشأنها بالإضافة إلى ربح معقول يتفق عليه الطرفان مع اتفاقهما على شروط السداد<sup>16</sup>.

- **السلم**: هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقا، أي بموعد معين، ومن ثم فإن الثمن يدفع عاجلا والسلعة آجلا، أو هو بيع موصوف في الذمة ببدل يتم دفعه فورا<sup>17</sup>.

**- القرض الحسن:** معناه تقديم البنك مبلغا محددًا من المال لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه، ولو كان شركة أو حكومة، حيث يلتزم المقرض بإعادة المبلغ المقرض في تاريخ أو تواريخ ثابتة ومحددة وبدون فائدة مطلقاً<sup>18</sup>.

## 2- نظرة عامة حول التمويل التقليدي:

تعتبر عملية التمويل أول انشغال توليه المؤسسة الاقتصادية أهمية حيث تنصب أغلب اهتماماتها حول عملية البحث عن مصادر تمويلية قادرة على تحقيق أهداف الإدارة والمشروع بصفة عامة، فالأوضاع الاقتصادية السائدة، حدة المنافسة، ظهور أسواق المال وتوفرها على أكثر من صيغة، فتح المجال واسعا أمام المدير المالي للبحث والمفاضلة بين المصادر التي تحقق أهداف الإدارة وتحقيق عائد مرضي.

## 2-1- مفهوم التمويل التقليدي: وفق المنظور الحديث فإن التمويل هو عملية

البحث عن التوليفة المثلى من مصادر الأموال التي تحقق أهداف الإدارة المالية، وتمثل أهداف هذه الأخيرة في تعظيم ثروة الملاك، أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، حيث أن هذين المتغيرين عند تحديدهما يأخذان بالاعتبار مجموعة من العوامل منها تكاليف التمويل، توجيهات الملاك، الربح المحاسبي وغيرها من المتغيرات التي تؤثر على عملية التمويل المناسب، وعادة فإن التمويل الذي يفني الغرض يجب أن يكون بالمبالغ المطلوبة ومتنوع<sup>19</sup>.

## 2-2- أهمية التمويل التقليدي: تعتبر عملية التمويل التي تنفرد بها الوظيفة المالية

أهم نشاط بالمؤسسة الاقتصادية للدور الذي تؤديه والصلة المباشرة لها مع باقي الوظائف، التي لا يمكنها ان تحقق طموح الإدارة دون توفر الأموال الضرورية لذلك، ولا تنصب أهمية التمويل في تدفق نشاطات باقي الأقسام فحسب بل أهمية كانت دوماً أبعد من ذلك، وما نجده اليوم من تطور لمصادر التمويل كان في السابق عبارة عن ممارسات بين مجموعة من الأشخاص وأصحاب المؤسسات، ليتوسع اليوم ويشمل العديد من المجالات، وعموماً أصبحت أهمية التمويل تتجلى في<sup>20</sup>:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مختلف المشاريع؛
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.

## 2-3- تصنيفات مصادر التمويل:

يتم تصنيف مصادر التمويل وفق لعدة معايير ومن بين أهمها هي:

- أولاً- معيار الزمن أو المدة: وفق لهذا المعيار يصنف التمويل إلى ثلاثة أنواع رئيسية.
- مصادر التمويل قصيرة الأجل: ويقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير على أن يتم ردها خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة الواحدة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال ومن أهم هذا النوع من التمويل الائتمان التجاري<sup>21</sup>.
- مصادر التمويل متوسط الأجل: هذا النوع من التمويل لها فترة أطول نسبياً من السابقة فهي عادة تتراوح ما بين سنتين وسبعة سنوات، وتمثل هذه المصادر عموماً في القروض.
- مصادر التمويل طويلة الأجل: وهو ذلك التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية، والذي يتم إهلاكه في فترة تتجاوز عادة السبع سنوات.
- ثانياً- معيار مصدر التمويل: حسب هذا المعيار تصنف مصادر التمويل نسبة للهيئة المصدرة، وتمثل في تمويل داخلي وتمويل خارجي<sup>22</sup>.
- التمويل الداخلي: يطلق عليه عادة التمويل الذاتي، وهو ذلك التمويل الذي تلجأ إليه المؤسسة لتمويل استثماراتها دون اللجوء إلى الخارج مثل عملية احتجاز الأرباح، الاهتلاكات المؤنات ويتم الحصول عليها من دورة الاستغلال.
- التمويل الخارجي: يتمثل في الحصول على أموال من مصادر خارجية، إما عن طريق الاقتراض مثل القروض وصدار السندات، وإما من مصادر الملكية مثل إصدار الأسهم العادية والممتازة.

**ثالثاً- معيار الملكية:** يقصد بهذا المعيار صفة مصدر التمويل فيما إذا كان مالك أو مقرض بالنسبة للمؤسسة الطالبة للتمويل وهي تصنف إلى<sup>23</sup>:

- **مصادر التمويل بالملكية:** هي المصادر التي تحصل عليها المؤسسة من الغير والتي تعطي لصاحبها نصيب من رأس المال الشركة، فحملة الأسهم العادية والممتازة يعتبرون من أصحاب أو ملاك المؤسسة نتيجة لشراؤهم أسهمها والتي تمنحهم هذا الحق.

- **مصادر التمويل بالاستدانة:** هي المصادر التي تحصل عليها المؤسسة من الغير والتي تعطي صاحبها أو مانحها صفة المقرض ومن بين أهم هذه المصادر نذكر القروض بأنواعها والسندات.

### 3- مقارنة بين التمويلين الإسلامي والتقليدي:

بالرغم من أن البنوك الإسلامية قد أثبتت وجودها في العمل المصرفي على الساحة المحلية والعالمية، وأصبح لها أقدام راسخة في النظام الاقتصادي العالمي ويمكن أن تكون بنوك المستقبل بسبب كثرة انتشارها فقد بلغت ما يزيد عن 150 مؤسسة، بسبب النظام الذي تطبقه فقد شهدت الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي لهذا النظام بالتفوق على غيره، حيث جاء في هذه الدراسة ما يلي:

" أن النظام الذي تطبقه البنوك الإسلامية أثبت جدواه من الناحية الاقتصادية البحتة وأثبت صموده في وجه المشكلات التي تعترض الاقتصاد الإسلامي، كما وضعت الدراسة ذاتها النظام الربوي أنه يتصف بالتصلب والجمود اللذين يمنعان من المرونة والتكيف السريع مع الظروف الاقتصادية الطارئة والمستجدة". وفيما يلي أهم أوجه نقاط الاتفاق والاختلاف بين التمويلين الإسلامي والتقليدي.

### 3-1- أوجه الاتفاق:

يتفق التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في مجموعة من العناصر أهمها:

**أولاً-** خضوعها لرقابة البنك المركزي والتقييد بالقرارات الصادرة عنه فيما يتعلق بأعمال البنوك والمصارف.

**ثانياً- تقديم الخدمات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ونذكر منها:**  
- الحسابات الجارية المبنية على أساس القرض، حيث تتعهد البنوك برده دون زيادة أو نقصان وإصدار الشيكات.

- استبدال العملات التي تقوم على أساس القبض في مجلس العقد.

- تحصيل الأوراق التجارية لحساب الدائنين.

- التحويلات النقدية.

- تأجير الخزائن.

**ثالثاً- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في القيام ببعض أوجه الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.**

### 3-2- أوجه الاختلاف:

يختلف التمويل الإسلامي متمثلاً في البنوك الإسلامية عن التمويل التقليدي لا سيما البنوك التجارية في عدة أوجه أهمها ما يلي:

- تقوم البنوك الإسلامية في معاملاتها على أساس المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية، فالدوافع الاستثمارية والادخارية تقوم على أساس المضاربة والمشاركة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما تقوم البنوك التجارية في معاملاتها على أساس النظام المصرفي وهو نظام الفائدة أخذاً وعطاءً، هذا الأخير الذي يقوم على استئجار النقود وتأجيرها مما يؤدي إلى زيادة التضخم النقدي فالودائع إلى أجل والودائع الادخارية تقوم في النظام المصرفي العالمي على أساس القرض بزيادة مشروطة ثابتة منذ وقت الإيداع.

- يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية حيزاً كبيراً من معاملاتها فهي تقوم بالمراجحة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك مما يؤدي إلى تعاون رأس المال والعمل.

بينما نجد البنوك التجارية تولى الإقراض أهمية كبيرة ولا تقبل الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها.

- تخضع البنوك الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية، إلى رقابة شرعية لمراقبة أعمال البنك بحيث تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تقوم البنوك الإسلامية بدور اجتماعي متميز في المجتمع بالإضافة إلى الدور المصرفي والاقتصادي فهي تسهم في صناديق الخدمة الاجتماعية المختلفة وتقدم القرض الحسن، لحالات الزواج، العلاج والكوارث وغيرها، وتنشئ صندوق الزكاة لجمعها وتوزيعها على المستحقين في حين أن البنك التجاري لا يهتم بهذه الجوانب إلا بالقدر الذي يخدم مصالحه التجارية.

- تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية فيعان المدين المعسر ويمهلا عملا بقوله تعالى "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"، ويعاقب المدين المماطل بعقوبة لا تصل تحميله الربا المركب.

بينما نجد البنوك التجارية لا تتسامح مع المدين ولا تراعي ظروفه، فإذا لم يتم بتسديد ما عليه من دين في الوقت المحدد فرضت عليه غرامات ربوية مع حجز أمواله التي تم رهنها لدى البنك المقرض وبيعها بأي سعر كان في سبيل استرجاع أمواله.

#### 4- تطور التمويل الإسلامي في العالم:

#### 4-1- تطور حجم المالية الإسلامية في العالم:

منحت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 الصناعة المالية الإسلامية عامة وقطاع الصيرفة خاصة فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذج أعمالها بديلاً عن المصرفية التقليدية، خاصة في ظل الإصلاحات التي يشهدها النظام المالي الدولي، وانطلاقاً من إقرار العالم بصلاية الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، والدعوة بالعمل بها وتطبيقها أين لاقت المؤسسات المالية الإسلامية القبول وفتح لها المجال للعمل في العديد من الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا واليابان، وجاء هذا الاهتمام بسبب النتائج الإيجابية التي حققتها الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من نظيرتها التقليدية لخسائر فادحة.

انعكس هذا الاهتمام بشكل إيجابي على نشاط وأداء مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، حيث تشهد هذه الأخيرة نموا عالميا متسارعا رغم العقبات والتحديات التي تواجهها، فخلال الفترة (2010-2019) ارتفعت نسبة الاستثمارات الإسلامية بشكل ملحوظ في قطاعات البنية التحتية والصكوك، كما عرفت هذه الاستثمارات تطورا سريعا في مجال قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech)، من خلال إدخال العديد من الأنظمة التكنولوجية الحديثة إلى المؤسسات المالية الإسلامية لرفع فاعلية السياسة التسويقية وتسهيل الخدمات. وفيما يلي جدول يوضح تطور حجم الصناعة المالية الإسلامية عالميا للفترة 2010-2020.

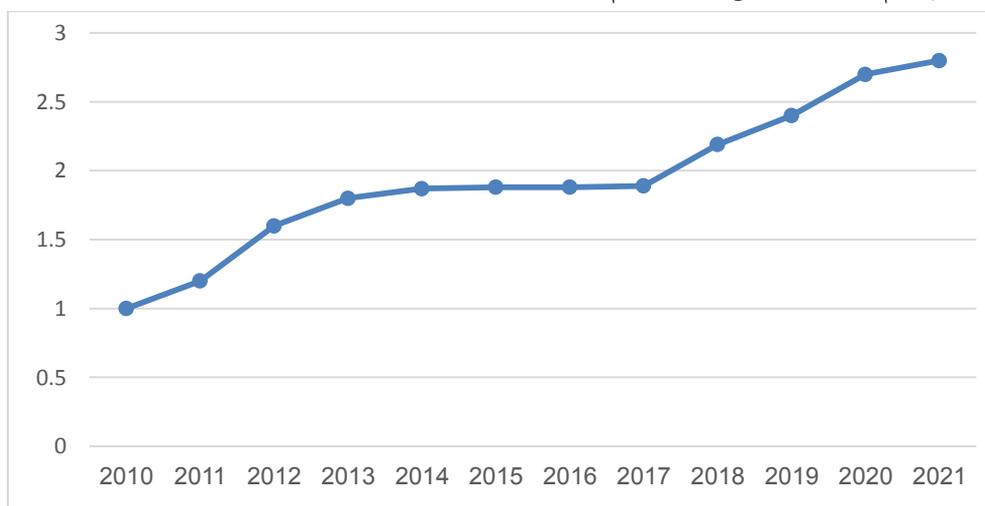
### الجدول رقم (01): تطور حجم الصناعة المالية الإسلامية للفترة 2010-2021

تريليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	1.0	1.2	1.6	1.8	1.87	1.88
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القيمة	1.88	1.89	2.19	2.4	2.7	2.8

المصدر:

### الشكل رقم (01): منحى تطور حجم الصناعة المالية الإسلامية للفترة 2010-2021



**المصدر:** المصدر: التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020)

كما أظهر المسح السنوي حول الصناعة المالية الإسلامية في العالم الذي أجرته مجلة The Banker أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1.509 تريليون دولار سنة 2017، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (12.04%). وأهم ما يميز فترة ما بعد الأزمة هو دخول فاعلين جدد في الصناعة، حيث سجلت أفريقيا وجنوب الصحراء أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة (2006-2017) بلغ (13.65%)، تلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل نمو (13.63%)، ثم منطقة آسيا بمعدل (8.25%)، وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2017، ارتفع إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنسبة (4.74%)، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون دول الخليج العربي أعلى نسبة عالمياً بنسبة (9.45%)، وآسيا (3%)، ثم دول مجلس التعاون الخليجي (2.92%)، في حين انخفض إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة (11.1%) عام 2017 في كل من أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة اتحاد المصارف العربية 2018.

كما بينت الإحصائيات الحديثة في تقارير استقرار الصناعة المالية الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أن حجم هذه السوق بقطاعاته الرئيسية الثلاثة (البنوك وأسواق رأس المال والتكافل)، ارتفع إلى ما يعادل 2.19 تريليون دولار سنة 2018، وهو ما يمثل نمواً بنسبة (8.3%) وهذه الزيادة تأتي بعد ركود عرفته هذه السوق خلال السنتين السابقتين (2017: 1.89 تريليون دولار مقابل 2016: 1.88 تريليون دولار).

#### 4-2- تطور مكونات المالية الإسلامية في العالم:

شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية في عام 2019 تحسناً في نمو الأصول على أساس سنوي بنسبة 12.7% [2018: 0.9%] ، حيث بلغ إجمالي الأصول في الربع الثالث من عام 2019 1.77 تريليون دولار أمريكي [الربع الثاني 2018: 1.57 تريليون دولار أمريكي].

ومن الجدول أسفله فإن أكبر المناطق تتبنى الصيرفة الإسلامية هي مجلس التعاون الخليجي (GCC) بقيمة 1,106.6 مليار دولار أي بنسبة 45.4% من إجمالي الاستثمارات والأصول المالية، ثم تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بقيمة 631.3 مليار دولار أي بنسبة 25,9% ثم منطقة جنوب شرق آسيا بقيمة 573.5 مليار دولار وبنسبة 23.5%، أما إفريقيا فكانت بقيمة 573.5 مليار دولار أي بنسبة 1.6% وهي قيمة ضعيفة جدا.

#### الجدول رقم (02): التصنيف العالمي لـ IFSI حسب القطاع والمنطقة

الوحدة مليار دولار

المنطقة	الأصول المصرفية	صكوك الامتياز	الأصول المالية الإسلامية	مساهمات التكافل	المجموع	النسبة
مجلس التعاون الخليجي	854.0	204.5	36.4	11.70	1,106.6	45.4%
جنوب شرق آسيا	240.5	303.3	26.7	3.02	573.5	23.5%
الشرق الأوسط وجنوب آسيا	584.3	19.1	16.5	11.36	631.3	25.9%
إفريقيا	33.9	1.8	1.6	0.55	37.9	1.6%
آخرون	53.1	14.7	21.1	0.44	89.3	3.7%
المجموع	1,765.8	543.4	102.3	27.07	2,438.6	100%
النسبة	72.4%	22.3%	4.2%	1.1%	100.0%	

المصدر: التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية،

[www.ifsb.org/ar\\_sec03.php](http://www.ifsb.org/ar_sec03.php)، ص 12، 2020.

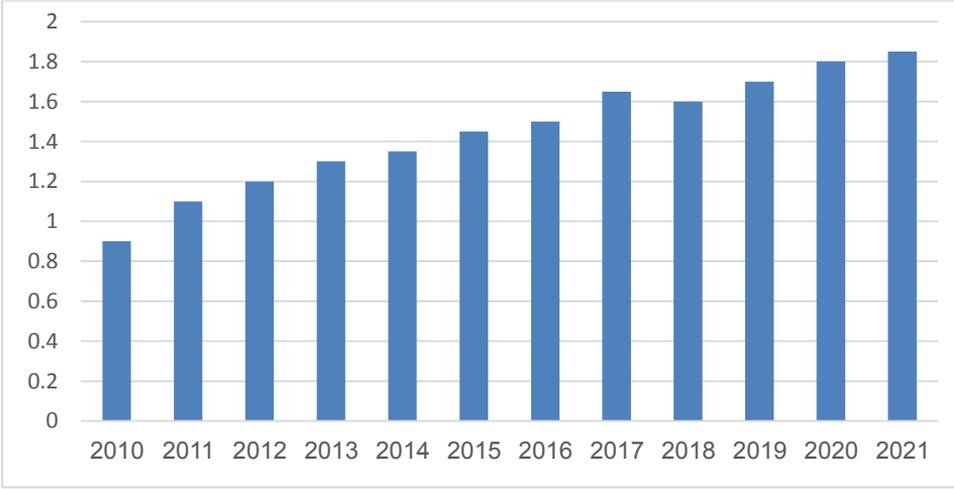
\* البيانات الخاصة بصناديق الصكوك القائمة والصناديق الإسلامية لعام 2019 بالكامل؛ بالنسبة للأعمال المصرفية الإسلامية، فهي في الربع الثالث من عام 2019 والنسبة للتكافل فهي في نهاية عام 2018.

### 4-3- تطور حجم وانتشار أصول الصيرفة الإسلامية عالمياً:

لقد شهدت صناعة الصيرفة الإسلامية العالمية تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة كما يوضح الشكل أدناه، حيث بلغت أصول الصيرفة نهاية سنة 2020 ما قيمته 1.84 تريليون دولار أمريكي، حيث سجلت نمو الأصول بنسبة (4.3%) على أساس سنوي مقارنة بمعدل (12.4%) سنة 2019 سابقاً بإجمالي أصول بلغ 1.77 تريليون دولار ويعود هذا التباطؤ بالأساس لتداعيات جائحة كورونا أو ما يعرف بجائحة كوفيد 19 ، كما شهد العام 2018 نقلة نوعية في مصدر نمو الأصول الإسلامية حول العالم، حيث سجلت أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة أعلى نسبة نمو في إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالمياً (20.2%) ، تلتها آسيا (16.3%) ، أفريقيا جنوب الصحراء (12.6%) ، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون دول الخليج العربية (6.3%) ، وأخيراً دول مجلس التعاون الخليجي (5%) ، فرغم انخفاض حجم أصول الصيرفة الإسلامية من 1.68 تريليون دولار سنة 2018 إلى 1.58 تريليون دولار سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع قيمة بعض العملات المحلية للبلدان البارزة والمهمة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية بالنسبة للدولار والتي أهمها الريال الإيراني الذي عرفت قيمته تراجع كبير أمام الدولار الأمريكي، كما عرفت الفترة (2012-2016) نمواً متواصلاً لحجم الأصول المصرفية العالمية رغم تداعيات الازمة النفطية لسنة 2014 على اقتصاديات أهم الدول الفاعلة في الصناعة دول مجلس التعاون الخليجي، إيران، ماليزيا.

### الشكل رقم (02): تطور حجم وانتشار أصول الصيرفة الإسلامية عالمياً

الوحدة: تريليون دولار



المصدر: التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020)

فيما يخص التركيز الجغرافي لأصول الصيرفة الإسلامية وكما يوضح الشكل تتركز هذه الصناعة في مجموعة من الدول الإسلامية بصفة كبيرة دون غيرها، نتيجة توفر البيئة المناسبة لنشاط هذه المؤسسات ما جعلها تعرف نمو وانتشاراً كبيرين، حيث تعد إيران الدولة الأكثر استحواذاً للأصول المصرفية الإسلامية إلا أنها تراجعت للمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي أصبحت أكبر سوق للصيرفة الإسلامية لسنة 2020، بحصة سوقية بلغت (28.5%) من إجمالي الأصول المصرفية، تليها إيران بنسبة (22.1%)، وفي المرتبة الثالثة ماليزيا بنسبة (11.4%)، لتأتي دول مجلس التعاون الأخرى الإمارات العربية المتحدة 9.2 قطر 6.5 الكويت 6.0%؛ البحرين 3.5% وبالنسبة لباقي الدول الفاعلة بشكل معتبر في الصناعة المصرفية الإسلامية نجد تركيا؛ بنغلاديش؛ اندونيسيا الأردن؛ السودان.

### خاتمة:

التمويل الإسلامي بديل للتمويل التقليدي الذي يضع الربا أحد أهم خصائصه، كما أنه يحتل مكانة هامة في مصادر التمويل فمعاملاته المالية تبتعد عن الاستغلال والتدليس ومساهمته في خلق القيم المضافة في الاقتصاد بعرض مختلف المنتجات المالية الإسلامية من

مضاربة ومشاركة واستئجار ومراجعة وغيرها، في حين فإن التمويل التقليدي مازال يتمتع بميزة تنافسية لا تتوفر بالضرورة في التمويل الإسلامي بالإضافة إلى مقدرته للتعامل مع مختلف المشاريع مهما كانت قيمة التمويل أو طبيعة النشاط فهو مناسب للمؤسسات التي لا تهتم بالوازع الديني.

من خلال دراستنا توصلنا إلى بعض النتائج أهمها:

- يركز التمويل الإسلامي على ضوابط شرعية توفر العدالة لكل أطراف العملية التمويلية كالمشاركة في الربح والخسارة، وهو ما لا يتوفر في التمويل الربوي الذي يتطلب تسديد قيمة التمويل مهما كانت الظروف؛
- يرتبط التمويل الإسلامي بالجانب المادي للاقتصاد والذي يركز على الجدوى الاقتصادية للمشروع ونتائجه المتوقعة بدلا من التركيز على توفر الضمانات وإهمال القيمة الاقتصادية للمشروع؛
- تؤثر الصيغ الإسلامية في الحد من مشاكل التمويل لمختلف المشاريع الاستثمارية والتي تعد مشكلة لا ترتبط بالحدود والأديان بل بندرة الموارد المالية ودرجة المخاطرة والربح، يبقى محدود، وهذا لمحدودية انتشار هذه المصارف جغرافيا (البلدان العربية والإسلامية) خاصة، وصعوبة انتشارها عالميا؛
- هناك العديد من الصيغ التمويلية التي تعتمد البنوك الإسلامية في تقديم التمويل للأفراد والشركات والتي تمثل نشاطا رئيسيا لتحقيق عوائد وهوامش ربح بعيدة عن التشوّهات الربوية؛
- الصناعة المالية الإسلامية تستمر في التمدد والانتشار عبر مختلف مناطق العالم؛
- الصناعة المالية الإسلامية تنمو بشكل مستمر.

## الهوامش:

<sup>1</sup> نوال بن عمارة، محاسبة المصارف الإسلامية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديد المناخ الاقتصادي الجديد، 22 أفريل 2003، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 26.

<sup>2</sup> فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان، ط1، 1999، ص 97.

- <sup>3</sup> صلاح بن فهد الشلهوب، صناعة التمويل الإسلامي ودوره في التنمية، بدون معلومات عن النشر، 2007، ص 04.
- <sup>4</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 08 مارس 2010، ص ص 04-05.
- <sup>5</sup> سورة البقرة، الآية 276.
- <sup>6</sup> سورة النساء، الآية 5.
- <sup>7</sup> سورة التوبة، الآية 34.
- <sup>8</sup> سورة البقرة، الآية 282.
- <sup>9</sup> سورة البقرة، الآية 282.
- <sup>10</sup> سورة النور، الآية 56.
- <sup>11</sup> حكيم راضية، التصكيك ودوره في السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف، 2011، ص 33.
- <sup>12</sup> مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية (المصارف الإسلامية)، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 205.
- <sup>13</sup> حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 162.
- <sup>14</sup> خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية - مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 62.
- <sup>15</sup> صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 70.
- <sup>16</sup> أحمد محمد المصري، غدارة البنوك التجارية والمصرفية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ط 1، ص ص 65-66.
- <sup>17</sup> فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص 331.
- <sup>18</sup> براضية حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- <sup>19</sup> خبابة عبد الله، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، مداخلة في المنتدى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، 02 و 06 ماي 2009، ص 06.
- <sup>20</sup> خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- <sup>21</sup> منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1998، ص 5.
- <sup>22</sup> عدنان تايه النعمي، ياسين كاشف الخرشنة، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 177.
- <sup>23</sup> رقية بوحيدر، محاضرات مقياس تمويل المؤسسة، سنة أولى ماجستير إدارة مالية، جامعة جيجل، 2013-2014.